



وتوقعت شركة جدوى للاستثمار، في تقرير حديث صادر عنها، ارتفاع التضخم بمملكة آل سعود من 1.3% إلى 3% للعام الجاري 2020، ومن 2.7% إلى 3.2% في العام المقبل 2021، نتيجة الزيادة في ضريبة القيمة المضافة، ورغم ذلك فإن حكومة آل سعود ماضية في زيادة الضريبة لتحسين أوضاعها المالية المتأثرة بتدني أسعار النفط وتراجع الطلب عليه جراء تفشي فيروس كورونا المستجد.

يذكر أن "القيمة المضافة" تشمل معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها للمملكة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد.